تحفيز طلبة العلم.. منح بالمجان ومراكز للتميز

الملك عبد الله متوسطا منسوبي جامعة الملك سعود في الرياض. (عكاظ)

سعيد الباحص ـ الدمام

في الوقت الذي يستذكر فيه الوطن تلك الكلمة التاريخية التي تذكي رغبة ملك الإنسانية عبدالله بن عبدالعزيز في إحياء ونشر فضيلة العلم العظيمة التي ميزت العالمين العربي والإسلامي في العصور الأولى، تتصاعد التحديات ويتقافز للأذهان بزوغ مرحلة جعلت العالم بثقله يلتفت نحو «البيت الجديد للحكمة» الذي هو منارة للسلام والأمل والوفاق ونفع لجميع شعوب العالم عملا بأحكام الدين الحنيف.

ملك الإنسانية في جملة كلماته التي تلقاها العالم أثناء افتتاحه لجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في شهر سبتمبر ٢٠٠٩ في مدينة ثول التي تغفو على صفحة ماء لامع من البحر الأحمر، حدد الطموح وكشف عن الرغبة في قوله «إنني أرغب أن تصبح هذه الجامعة الجديدة واحدة من مؤسسات العالم الكبرى للبحوث؛ وأن تعلم أجيال المستقبل من العلماء والمهندسين والتقنيين وتدربهم، وأن تعزز المشاركة والتعاون مع غيرها من جامعات البحوث الكبرى ومؤسسات القطاع الخاص على أساس الجدارة والتميز».

لذلك أخذ مفهوم التوطين في التعليم العالي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بعدا استراتيجياً شاملا وتحديا كبيرا رفع من سقف عدد الجامعات السعودية لتربو على ١٣ جامعة خلال ستة أعوام من العمر الزمني، تتركز على نحو مباشر في اتجاه تنمية الموارد البشرية، بناء الإنسان السعودي، وإعداد أجيال من الكوادر الوطنية المتخصصة والمؤهلة والمدربة على أعلى مستوى، والخطط والبرامج التي وضعت والإمكانيات المادية والميزانيات الضخمة التي خصصت لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ عبر آليات متعددة تشمل توطين التعليم الجامعي، تطوير وإصلاح النظام التعليمي، وإعادة توجيه العملية التعليمية نحو التخصصات العلمية التطبيقية التي يحتاجها سوق العمل ومشروعات التنمية وتطوير بيئات التدريب وتحسين نوعيته، والتوسع في برامج الابتعاث الخارجي ودعم مراكز البحث العلمي وتطبيق أعلى معايير الجودة في التعليم العالي مما جعل ركيزة التنمية والتطور والتقدم العنصر البشري الوطني المؤهل الذي يستطيع النهوض بأمته ووطنه إلى مصاف الدول المتقدمة، وأن بناء الإنسان هو الطريق الأسلم للبناء والرقي والتقدم.

وبدأت وزارة التعليم العالي في تنفيذ الرؤية والسياسة في تطوير التعليم الجامعي الهادفة إلى الرقي بمستوى التعليم الجامعي كماً ونوعاً، وبما يتلاءم مع الظروف والمستجدات المحلية والعالمية، ليشهد في السنوات الماضية قفزات كبيرة عمت كل مناطق المملكة.

المنح الطلابية

وفيما يتعلق بمشروع المنح الدراسية لطلاب وطالبات التعليم العالي الأهلي، تقوم الوزارة بدفع رسوم هذه المنح ووضع الضوابط والآليات لتوزيعها بنسبة وتناسب، بما يضمن توزيع المنح الدراسية بين الجامعات والكليات الأهلية ويحقق الفرص العادلة، على ألا يزيد عدد المنح الدراسية على ٣٠ في المائة من إجمالي عدد طلاب الجامعة أو الكلية في نهاية العام الدراسي.

مراكز التميز البحثية

من متطلبات خطة التنمية للمملكة التي ركزت على دعم وتشجيع البحث العلمي والتطور التقني لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، سعت وزارة التعليم العالي لمواكبة هذا التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال مشروع مبادرة «مراكز التميز البحثي».

وتهدف الوزارة من خلال مشروع مراكز التميز البحثي إلى تشجيع الجامعات على الاهتمام بنشاط البحث العلمي والتطوير، حيث عملت الوزارة على دعم توجهات بحثية قائمة أصلا وحديثة النشأة في الجامعات السعودية، وفي تخصصات ومجالات متعددة بهدف إبراز نقاط القوة ومجالات التميز فيها ورعايتها وبلورتها في مراكز أكاديمية بحثية لتتولى الصدارة بإذن الله على المستويين الوطني والإقليمي.

وقد قامت الوزارة خلال المرحلة الأولى لمشروع مراكز التميز البحثي بدعم إنشاء ١٣ مركزا بحثيا في عدد من الجامعات بتكلفة ٥٥٠ مليون ريال، وقد بدأ توقيع اول العقود في شهر المحرم من عام ١٤٢٨هـ وهي: معاهد البحوث في الجامعات.

معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الإستشارية في جامعة الملك سعود الواجهة التعاقدية ومركز الأعمال لكل وحدات الجامعة لتقديم الاستشارات والخدمات العلمية والبحثية مدفوعة الثمن للمجتمع، وهو وحدة علمية بحثية خدمية تتميز بالرصانة والمستوى المعرفي الراقي، تقوم بتجميع كل إمكانات الجامعة لتقديمها في شكل خدمات استشارية علمية وبحثية للمجتمع؛ ويعمل المعهد لتعزيز التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والعلمية ضمن إطار التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية معتمداً في ذلك على البحث العلمي والمتغيرة، والعمل على تحقيقها من خلال الإمكانات العلمية الكبيرة التي تملكها الجامعة، وإيجاد شراكة استشارية مع المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية المحلية والدولية.

وأنشئ المعهد بموجب موافقة خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس التعليم العالي على محضر الجلسة الخامسة لمجلس التعليم العالي المنعقدة بتاريخ ١٤١٧/٦/١هـ الموافق ١٩٩٦/١٠/١٤م، بالتوصية البرقية الكريمة رقم ٧/ب/١٦٧٨٥ تاريخ ١٤١٧/١١/٤هـ الموافق ١٩٩٧/٣/١٣م، والذي بموجبه يحق للمعهد إجراء الدراسات وتقديم الاستشارات والخدمات العلمية والبحثية مدفوعة الثمن لكافة القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية.

وتهدف المراكز البحثية في الجامعات السعودية إلى الإسهام في دعم وتطوير الإمكانات البحثية والأنشطة المهنية في التخصص، وتقديم المساعدات الممكنة للجهات والمؤسسات التي تحتاج لخبرة وإمكانات المركز البحثية والعلمية، وكذلك تشجيع العديد من التخصصات وربطها فيما بينها؛ وذلك من أجل تطوير طرق جديدة للتقنيات المختلفة، إضافة إلى دعم الشراكة بين الباحثين والعلماء والجهات الحكومية والخاصة لابتكار تقنيات متطورة وإيجاد بيئة مناسبة لمساعدة الباحثين من أجل حلول ابتكارية لمشاريع معينة.

جاء هذا المركز بعد موافقة ملكية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ في ١٩ من شهر رمضان عام ١٤٢٧هـ الموافق ١١ من شهر نوفمبر عام ٢٠٠٦م، وقد أتاح ذلك للمركز آفاقاً أرحب للتوسع في نشاطاته البحثية وجودة أدائه بقدر عالٍ من منطلق الإيمان برسالته العلمية باعتباره أحد مكونات منظومة الحرس الوطني الصحية، ومن أبرز إنجازاتها العلمية وروافدها الأساسية التي تسهم بفعالية في تمويل برامجها ومشاريعها البحثية، وفي دعم سمعتها باعتبارها مركزا علاجيا مرموقا مع توسيع دائرة مصداقيتها علمياً ومهنياً.

وقد بدأ المركز برؤية أن يكون مركزاً عالمياً للأبحاث الطبية التطبيقية في تخصصات العلوم الصحية التي تتطلب إدارة فعالة لتنفيذ مشاريع بحثية ذات صبغة أكاديمية وعائد مادي مجز في مختلف المجالات الطبية الحيوية، وبمهمة تطوير ودعم ونشر الأبحاث العلمية اللازمة لفهم واستيعاب المشكلات الصحية وإيجاد حلول لها عبر تطبيق الأبحاث الأساسية المتميزة على المستويين المجتمعي والإكلينيكي، بجانب توفير تقنيات حاسوبية حديثة، ومختبرات تحليل الجزيئيات ويمهد لإنشاء بنية بحثية إبداعية إلى تحقيق شراكة فاعلة مع القطاعين الحكومي والخاص، مع الالتزام الكامل بتعاليم الإسلام ومبادئه وبالمعايير الأخلاقية الوطنية والعالمية.

التعليم عن بعد

يعد مشروع المركز الوطني للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد للتعليم الجامعي في وزارة التعليم العالي أحد مشاريع الوزارة التي تخدم في المقام الأول تطوير منظومة التعليم الجامعي في مملكتنا الغالية، وهو إضافة مهمة لعديد من المشاريع الضخمة التي دشنتها الوزارة أخيرا. وكانت واحدة من المنطلقات الصلبة لهذا المشروع التوجيه الكريم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ عام ١٤٢١هـ بوضع الخطة الوطنية لتقنية المعلومات، وعمل اليات لتطبيقها، والتي نادت بضرورة توسيع إدراج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم الجامعي، وإيجاد مركز وطني لهذا النوع من التعلم. وقد بادرت الوزارة بتفعيل هذا التوجه المهم المبني على عمق استراتيجي رائد، ورغبة حثيثة في الارتقاء بجودة ما يتلقاه أبناء هذه البلاد المباركة في المرحلة الجامعية وصولا لصياغة حضارية لتعليم جامعي حسب أحدث الأساليب والتقنيات المتاحة، وقد اعتمدت الوزارة ٩٥ مليون ريال كجزء من المرحلة الأولى ليستطيع المركز القيام بواجباته على أكمل وجه.

ويهدف المركز إلى دعم نشر تطبيقات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مؤسسات التعليم الجامعي؛ بما يتوافق مع معايير الجودة والإسهام في توسيع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الجامعي من خلال تطبيقات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وكذلك نشر الوعي التقني وتعميم ثقافة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، والإسهام في بناء مجتمع معلوماتي، إضافة إلى دعم المشاريع المتميزة في مجالات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مؤسسات التعليم الجامعي، ووضع معايير الجودة النوعية لتصميم وإنتاج ونشر المواد التعليمية، وأيضاً تقديم الاستشارات للجهات ذات العلاقة بمجالات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وبناء البرمجيات التعليمية وتعميمها لخدمة العملية التعليمية في القطاعين العام والخاص.

الجمعيات العلمية

إدراكاً من وزارة التعليم العالي لواقع الجمعيات العلمية وما تقدمه الجامعات من دعم لها لتحقيق أهداف إنشائها، واستشعاراً في الوقت نفسه لما يعترض بعض هذه الجمعيات من صعوبات إدارية ومالية في تفاعلها مع مجتمعها الأكاديمي أو مع المجتمع المحلي أو العالمي، وتشجيعاً لإنشاء هذه الجمعيات في الجامعات وفقاً لما تحدده القواعد المنظمة للجمعيات العلمية في الجامعات السعودية، بدأت وزارة التعليم العالي خلال العامين الماضيين، مشروع إنشاء (مقار) الجمعيات العلمية في جامعات المملكة، حيث يتم عمل تقييم لكل جامعة من حيث عدد الجمعيات العلمية، وهو مشروع ضخم يهدف إلى القضاء على الصعوبات المالية التي تواجه الجمعيات لتقوم بدورها العلمي والبحثي على أكمل وجه، كما يهدف إلى تنمية الفكر العلمي في مجال التخصص والعمل على تطويره وتنشيطه، بالإضافة إلى تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في مجال اهتمامات الجمعية بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها، وقد خصصت الوزارة ٤٠ مليون ريال لبناء مقار للجمعيات العلمية في جامعتي الملك سعود والملك عبدالعزيز بعد أن حصلتا على أفضل تقييم، وفي العام التالي سيتم إضافة جامعة أخرى.

ويبلغ عدد الجمعيات العلمية السعودية في جامعات المملكة ٩٤ جمعية في مختلف التخصصات مثل: الجمعية العلمية السعودية للإنترنت في جامعة القصيم، الجمعية العلمية السعودية للتقنية الحيوية في جامعة طيبة، الجمعية العلمية السعودية للمعلوماتية الصحية في جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، الجمعية العلمية السعودية للأدب العربي في جامعة أم القرى، الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب في الجامعة الإسلامية، الجمعية العلمية السعودية للغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجمعية العلمية التاريخية السعودية في جامعة الملك سعود، الجمعية العلمية السعودية للنساء والولادة في جامعة الملك عبدالعزيز، الجمعية العلمية السعودية للمهندسين الكهربائيين في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الجمعية العلمية السعودية للطب البيطري في جامعة الملك فيصل، والجمعية العلمية السعودية للعلوم الفيزيائية في جامعة الملك خالد.

التقويم والاعتماد

الهيئة هي السلطة المسؤولة عن شؤون الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم فوق الثانوي عدا التعليم العسكري، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي، وقد قامت الهيئة بتنفيذ ثلاثة مشاريع منذ تأسيسها هي: مشروع التطبيق التجريبي لنظام الاعتماد وضمان الجودة، حيث رأت الهيئة قبل الشروع في تطبيق نظام التقويم والاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة بصورة شاملة على جميع مؤسسات التعليم العالي في المملكة، تطبيقه بصورة تجريبية في المرحلة الأولى على عدد محدد من مؤسسات التعليم العالي، وقد تم اختيار كل من جامعة الملك عبدالعزيز في جدة، وجامعة الأمير سلطان الأهلية في الرياض، وقد تم إجراء تقويم تجريبي على المستوى المؤسسي لكل من الجامعتين المشاركتين، بينما اقتصر التقويم البرامجي على برامج أكاديمية مختارة. وقد حققت الهيئة والجامعات المشاركة نتائج كثيرة من خلال تطبيق هذا المشروع سواء على مستوى التقويم المؤسسي أو على مستوى التقويم البرامجي، وقد أدت هذه النتائج إلى تبني خطوات تطويرية وإلى التعرف بصورة عملية على الجوانب اللوجستية المتنوعة والكثيرة المرتبطة بتطبيق النظام.

وقدمت الهيئة الدعم والمساندة للجامعتين المشاركتين في المشروع خلال مدة المشروع، حيث عقدت عدداً من ورش العمل، وقامت بتدريب المعنيين من منسوبي الجامعتين حول عدد من الجوانب المرتبطة بتطبيق المشروع، شملت الموضوعات الآتية: مقدمة حول أنظمة توكيد الجودة، نظام الاعتماد وتوكيد الجودة الوطني، التقويم الذاتي على المستوى المؤسسي، والتقويم الذاتي على المستوى البرامجي.

منح دراسية لـ ٣٠٪ من طلاب الجامعات الأهلية

توسيع الطاقة الاستيعابية بمعايير الجودة العالمية

تعزيز البحث العلمي لدعم الاقتصاد الوطني

جامعة جازان

يقع المشروع على مساحة إجمالية تصل إلى تسعة ملايين متر مربع، ويضم الكليات الآتية: كلية المجتمع للبنين، كلية الهندسة، كلية الحاسب الآلي ونظم المعلومات، كلية الطب، كلية العلوم الطبية التطبيقية، كلية العلوم، كلية طب الأسنان، كلية الصيدلة، كلية إدارة الأعمال، كلية التربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية التصميم والعمارة في مدينة جازان. كلية العلوم والآداب في محافظة صامطة، كلية العلوم والآداب في محافظة فرسان، وكلية العلوم والآداب في محافظة الدرب.

جامعة الباحة

يقع المشروع على مساحة ثمانية ملايين متر مربع، ويضم الكليات الآتية: كلية العلوم (طلاب وطالبات) كلية المجتمع، كلية العلوم الطبية التطبيقية (طلاب وطالبات) كلية الهندسة، كلية الطب، كلية التربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية العلوم الإدارية والمالية في مدينة الباحة. كلية العلوم والآداب في محافظة المخواة، كلية العلوم والآداب في محافظة المندق، وكلية العلوم والآداب في محافظة بلجرشي.

جامعة تبوك

يقع المشروع على مساحة تسعة ملايين متر مربع ويضم الكليات الآتية: كلية المجتمع، كلية العلوم الطبية التطبيقية، كلية العلوم، كلية الطب، كلية الهندسة، كلية التربية والآداب، كلية الحاسبات وتقنية المعلومات، كلية الاقتصاد المنزلي في مدينة حائل. والكلية الجامعية في محافظة ضباء.